كلمة ونص

محمد راكان مصطفى

من يعوض خسارة عام القمح؟

يفترض بأي جهة حكومية أن تأخذ بعين الاعتبار عند التخطيط لحظ المستلزمات والاحتياجات اللازمة لنجاح خططها، وعدم التسرع بإطلاق الشعارات والخطط.

وزارة الزراعة أطلقت على الموسم الزراعي الحالي عام القمح، وحثت الفلاحين على زراعة كل شبر متوافر بالقمح، بل قد ذهبت أبعد من ذلك وطالبت بضرورة أن يتم زراعة حتى المزارع الأسرية بالقمح بحيث يتحقق الاكتفاء الأسري من المادة.

كان الأجدر بالوزارة وقبل إطلاقها لعام القمح أن تضمن توافر مقومات نجاح هذا المشروع، والأخذ بعين الاعتبار أن عام القمح لا يتحقق بمجرد حرث الأرض وبذرها، وإنما يحتاج إلى تأمين احتياجات المشروع من أسمدة وري، فالمشاريع الإستراتيجية لا يترك فيها الأمر على التوكل.

الوزارة حملت الفلاح خلال تنفيذ مشروعها الإستراتيجي وزر كل إخفاق مرت به، فعندما عجزت عن تأمين احتياجات الفلاحين من الأسمدة التي يحتاجه المشروع في المرحلة الثانية، لجأت إلى زيادة ثمن استلام القمح محملة للفلاح عبء تأمين احتياجاته من الأسمدة من السوق، الأمر الذي رتب عليه أعباء إضافية وخسارة أكبر، وخاصة مع انحسار الأمطار وعجز الوزارة عن تأمين احتياجات القطاع الزراعي من المازوت اللازم لتشغيل مضخات الماء لسقاية المساحات المزروعة.

اعتراف وزارة الزراعة مؤخراً بعدم تحقق نبوءتها بأن هذا العام عام القمح، وأنه تم خسارة معظم الإنتاج، كالشعرة التي كسرت ظهر البعير، ولتتحول خطتها التي رفعتها وتغنت فيها على مدار العام إلى صدمة حولت حلم الكثير من الفلاحين بحصاد ربح وفير عاشوه بعد رفع الحكومة لسعر الاستلام، إلى كابوس يصارعون أضغاثه وهم يرون جهودهم تذهب أدراج الرياح.

ألم يكن من الأجدر بوزارة الزراعة وقبل زراعتها الأمل في أراضي المزارعين القيام بدراسة متأنية، تضمن تأمين المتطلبات لنجاح لمشروعها.

واليوم وأمام هذا الواقع الذي فرض قساوة وطأته على كاهل الفلاحين المتضررين وإن كان من الضروري المحاسبة على التقصير الواضح بتأمين مستلزمات نجاح الخطة من تأمين للأسمدة، والعجز عن تأمين المازوت لسقاية المساحات المزرعة بعد أن خذلهم قطر السماء، فمن الضروري أن يأخذ في الحسبان التفكير بإيجاد طريقة للتعويض على الفلاحين ممن تضرروا، وعدم ترك المزارعين لحسرة خسارتهم ولمصيرهم المجهول مع ما تحملوه من تكاليف وربما من قروض وديون لتجهيز أراضيهم تماشياً وإيماناً بمشروع عام القمح، فمن الضروري أن تتحمل الوزارة مسؤوليتها في إخفاق تنفيذ خطتها ودعم الفلاحين حتى يستطيعوا زراعة الأمر في خطط وزارتهم المستقبلية.

وزير الزراعة يواكب حصاد القمح في حمص وريفها

قطنا لـ«الوطن»: ٤٠ ألف طن الأقماح المستلمة على مستوى سورية حتى تاريخه والوضع جيد جداً

رئيس اتحاد الفلاحين: طالبنا بضرورة استلام الأقماح التي تزيد نسبة أجرامها على ١٦ بالمئة ورفع السعر

حمص - نبال إبراهيم

اطلع وزير الزراعة محمد حسان قطنا على واقع حصاد محصول القمح والمشكلات التي يعاني منها الفلاحون خلال عمليات الحصاد وتوريد المحاصيل إلى صوامع الحبوب خلال زيارته لمحافظة حمص يوم أمس، التي جال خلالها برفقة محافظ حمص بسام بارسيك على عدد من حقول القمح في منطقة القصير وريفها وعلى عدد من بساتين المشمش في قرية ربلة بالقصير، وعلى خط الري الغربي بالقصير الذي تم ضخ المياه فيه لإجراء الريات التكميلية وإرواء المحاصيل الصيفية.

كما زار قطنا مركزي استلام الحبوب في كل من شنشار والمركز الرئيسي في مدينة حمص واطلع على مراحل التسليم وأخذ العينات وتحليلها وحساب الشوائب والأجرام وحسن سير العمل، واستمع من الفلاحين الذين يقومون بتسليم محاصيلهم حول الصعوبات التي تعترضهم خلال تسويق محاصيلهم، مختتماً جولته بزيارة عدد من حقول القمح في ريف الرستن ولقائه عدداً من الفلاحين الذين يقومون بحصاد أراضيهم هناك.

وأكد وزير الزراعة في تصريح لـ«الوطن» أن عملية تسويق محصول القمح بدأت العام الماضي في الأول من شهر حزيران، فيما بدأت هذا العام في ٢٠ أيار، كاشفاً أن الكميات المستلمة من الأقماح على مستوى سورية بلغت ٤٠ ألف طن حتى تاريخه، لافتاً إلى أن هذه الكميات تعتبر جيدة وأن عمليات التسويق حالياً تسير بخطا جيدة، منوهاً إلى التعاون الكبير ما بين كافة الجهات بالتشارك مع مؤسسة الحبوب لتسويق كافة الكميات المحصودة بيسر ومعالجة أي إشكالية تطرح خلال عملية التسويق مباشرة من قبل المحافظ باعتباره رئيس اللجنة المركزية للتسويق.

وأشار قطنا إلى أن الهدف من الجولة هو الوجود مع الفلاحين في أراضيهم والاطلاع على عمليات الحصاد والتسويق وواقع المحصول وكميات الإنتاج، والاستماع إلى مطالب الفلاحين، منوهاً إلى أن الوضع جيد جداً وأن الحصاد يسير بسهولة ويسر وأن التجهيزات كانت كاملة في كل المراكز التي تمت زيارتها، مؤكداً أنه ستتم معالجة كافة الصعوبات التي قد تطرح أو تعترض الفلاحين على الفور.

وبيّن أن هناك رغبة من الفلاحين لتسليم محاصيلهم إلى الدولة لكونها أعطت سعراً مجزياً وكانت قد قدمت كافة مستلزمات الإنتاج ضمن الإمكانيات المتاحة، مشيراً إلى أن الموسم الزراعي القادم سيكون أكثر استقراراً من حيث تأمين مستلزمات الإنتاج.

من جهته أكد رئيس اتحاد الفلاحين يحيى السقا في تصريح لـ«الوطن» أن الأمور التسويقية جيدة ولا يوجد فيها أي صعوبات وتسير وفق الأصول، لافتاً إلى أن الفلاحين طالبوا الوزير خلال لقائهم به بالعمل على استلام الأقماح التي تزيد نسبة أجرامها على النسبة المحددة بـ١٦ بالمئة وغربلتها في صوامع المؤسسة السورية للحبوب، وإعطاء الفلاح ٧٠ بالمئة فقط من قيمة مستحقاته المالية عن محصوله المسلم إلى حين غربلة الأقماح المسلمة واقتطاع أجور الغربلة وكمية الشوائب التي نتجت عن إجمالي الكمية المسلمة، وذلك بهدف عدم ترجيع الفلاحين للأقماح المسوقة التي تزيد نسبتها على النسبة المحددة.

وأشار السقا إلى أنه تمت المطالبة بمنح قروض ري حديثة للآبار لغير المرخصة وتسوية أوضاع الآبار وزيادة كميات المازوت الزراعي والعمل على رفع أسعار القمح من ٩٠٠ إلى ١٣٠٠ ليرة سورية للكغ الواحد كحد أدنى، مبيناً أن الوزير أكد تقديم كافة التسهيلات ومنح قروض ميسرة بقيمة ٥٠ بالمئة لشبكات الري الحديثة للآبار المرخصة أصولاً.

رفع طن سماد الفوسفات من ٢٣٧ ألفاً إلى ١,٣٦ مليون ليرة

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد رئيس فرع اتحاد الفلاحين في اللاذقية حكمت صقر لـ«الوطن»، استمرار عمليات حصاد محصول القمح في المحافظة وسط توقعات بموسم مبشّر هذا العام بكمية إنتاج مضاعفة عن العام الفائت تصل لحوالي ٣ آلاف طن.

وأوضح صقر أن المساحة المزروعة ٤٥١٢ هكتاراً موزعة بين مناطق الحفة – وهي الأكبر بين المساحات المزرعة– تليها جبلة ثم القرداحة ومنطقة اللاذقية، وتزيد هذا العام نحو الضعف عن العام المنصرم إذ كانت لا تتعدى ٢٠٠٠ هكتار، لافتاً إلى حصاد بعض السهول القريبة من المدينة بمساحة مقدرة بـ١٥٠ هكتاراً حتى تاريخه.

وذكر رئيس فرع اتحاد الفلاحين أن جميع مستلزمات الحصاد مؤمنة للمزارعين من آليات حصاد ودرّاسات ومازوت زراعي وزيت محركات يتم توفيره بسعر أرخص من السوق لتخفيف الأعباء عن الفلاح.

وأشار صقر إلى تسويق الكميات المحصودة من القمح إلى مكتب فرع الحبوب في اللاذقية، بسعر مدعوم للكيلو يعادل ٩٠٠ ليرة – منها ١٠٠ ليرة إضافية للتشجيع على بيعه لمكتب الحبوب–، لافتاً إلى استجرار الكميات من أرض الفلاح مباشرة ما يوفر عليه تكاليف النقل وشراء الأكياس وغيرها.

وشدد على أن مجمل الكميات يجب أن تباع حصراً لمكتب الحبوب تحت طائلة المحاسبة، قائلاً: إن الاتجار بالقمح ممنوع تحت أي ظرف، وكل شخص يتم ضبطه يقوم ببيع المادة سيتم الإبلاغ عنه وتوقيفه ومصادرة الكميات التي بحوزته.

وبيّن صقر أن القمح مدعوم من الدولة وفق توجيهات الرئيس بشار الأسد لدعم القطاع الزراعي، بدءاً من تأمين السماد وحتى الحصاد والتسويق بالسعر المدعوم، وذلك بهدف تشجيع الفلاحين على زراعة هذه المادة الإستراتيجية وتوسيع مساحاتها بجميع المحافظات، ومنها محافظة اللاذقية التي تنتج اليوم كميات مضاعفة بعد توجه العديد من الفلاحين لزراعة القمح هذا العام بشكل لافت.

وفيما يخص الشعير، قال صقر: إن الكميات المزروعة في اللاذقية قليلة جداً ولا يتم تسويقه عبر مكتب الحبوب، مطالباً بفتح باب تسويق الشعير لتشجيع الفلاحين على زراعته بالمحافظة.

من جهة ثانية، طالب صقر باسم الفلاحين بإعادة النظر بقرار زيادة أسعار الأسمدة في المصارف الزراعية، مبيناً أن الأسعار الجديدة تزيد من أعباء الفلاح وتعد ظلماً بحقه.

وقال إن رفع سعر طن اليوريا من ١٩٣٠٠٠ ليرة إلى ١٣٦٦٠٠٠ ليرة أي رفع الشوال زنة ٥٠ كيلو من نحو ١٢ ألفاً حتى ٧٠ ألفاً مع احتساب أجور العمولة والنقل من الجمعيات الفلاحية، وهذا السعر رغم أنه أرحم من أسعار التجار إلا أنه لا يتناسب مع وضع الفلاح، وخاصة أن اليوريا هي الأكثر استخداماً بين أنواع الأسمدة والأكثر طلباً عند مختلف المزارعين بشكل عام.

وبيّن صقر أن الفلاحين سيتقدمون بطلب للحكومة لتخفيض سعر الشوال حتى ٥٠ ألف ليرة (مليون ليرة للطن الواحد)، محذراً من أن السعر الحالي سيؤدي لتدني مستوى الإنتاج الزراعي وربما إلى ارتفاع في أسعار الخضر عموماً.

بدوره، أكد مدير المصرف الزراعي في اللاذقية ميلاد عيسى لـ «الوطن»، تعديل أسعار الأسمدة، مبيناً أن سعر الطن من مادة سوبر فوسفات أصبح ١,١١٢ مليون ليرة بعد أن كان ٢٣٧٢٠٠ ليرة، واليوريا ٤٦ بالمئة، ارتفع سعر الطن من ١٩٣ ألف ليرة حتى ١، ٣٦٦ مليون ليرة، ونترات الأمونيوم ٢٦ بالمئة، تم تعديل سعر الطن من ١٦٠٢٠٠ ليرة إلى ٧٨٩٦٠٠ ليرة، لافتاً إلى أنه بمجرد وصول الأسمدة سيتم توزيعها على الفلاحين حسب الاحتياج.

تسليم ثمن القمح للفلاحين خلال ٤٨ ساعة

البرازي يفتتح صويمعة دبسي عفنان في الرقة ويتفقد ثلاثة مراكز لاستلام الحبوب بحلب

حلب - خالد زنكلو

افتتح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي أمس صويمعة دبسي عفنان للحبوب بريف الرقة، وتفقد مراكز مسكنة وتل السوس وكفرجوم لاستلام الحبوب بحلب التي خصصت ٦ مراكز لاستلام المحصول فيها.

ففي ريف الرقة الغربي المحرر، وبرفقة محافظ الرقة عبد الرزاق خليفة ومحافظ حلب حسين دياب افتتح البرازي صويمعة دبسي عفان للحبوب، التي تتسع لـ١٢ ألف طن من الحبوب، وهي أول صويمعة معدنية لتخزين الدوكمة يجري تأهيلها، بعد أن طالتها يد الإرهابيين، وبخبرات وطنية وجهود العاملين في المؤسسة السورية للحبوب.

وأوضح مدير عام السورية للحبوب يوسف قاسم في تصريح صحفي أن مركز دبسي عفنان للحبوب «عبارة عن صويمعة معدنية تتألف من ١٢ خلية، تتسع لـ١٢٠٠٠ طن قمح دوكمة ويتبع إداريا لمحافظة الرقة».

كما تفقد البرازي، يرافقه محافظ حلب، مركز مسكنة للحبوب بريف حلب الشرقي، الذي أعيد تأهيله العام الماضي، وهو مخصص لاستلام القمح المشوّل ويتسع لأكثر من ٥٠ ألف طن.

بعدها، تفقد البرازي في منطقة دير حافر بريف حلب الشرقي مركز تل السوس

لاستلام القمح المشول، ويتسع لـ ٢٠ ألف طن في المستودعات و٥٠ ألف طن في العراء، بعد ما بوشر بتسليم محصول القمح في المركز من الفلاحين منذ أيام.

واستمع الوزير ومحافظ حلب من الفلاحين لمطالبهم المتعلقة بتكاليف الإنتاج والنقل والتسهيلات التي جرى تقديمها لتسليم المحصول الإستراتيجي.

واطلع الوزير، خلال زيارته إلى مركز صويمعة كفرجوم بريف حلب الجنوبي الغربي على طريق عام حلب دمشق، على عملية استلام الحبوب في الصويمعة التي تم تأهيلها من الأضرار التي ألحقها بها الإرهابيون، ووضعت في الخدمة مع بداية موسم تسويق الحبوب وتتألف الصويمعة من ١٢ خلية معدنية سعة الواحدة منها ألف طن بنسبة إجمالية ١٢ ألف طن.

وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، اجتمع باللجنة الفرعية لتسويق الحبوب بحلب، وشدد خلال الاجتماع على أهمية تسليم كامل محصول القمح إلى مؤسسة الحبوب «وعدم الاتجار بهذا المحصول الإستراتيجي والأخذ بالحسبان المسؤوليات القانونية والجزائية التي ستطبق وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٨ للعام الحالي».

وأشار إلى أن «الحكومة تؤمن كل التسهيلات والدعم لزراعة القمح نظراً لدوره في تحقيق الأمن الغذائي»، وإلى أنه «جرى تأمين المبالغ اللازمة لتسليم قيم القمح للفلاحين خلال ٤٨ ساعة من المصارف الزراعية وتحديد سعر الكيلو غرام الواحد بـ٩٠٠ ليرة سورية».

ولفت إلى أهمية «تعاون اتحاد الفلاحين في توفير آلات الغربلة للمزارعين، بما يساهم بتحقيق الفائدة المشتركة الفلاح والاتحاد والحكومة»، وأكد أن كل فلاح يسلم القمح النظيف من الأجرام والشوائب «سيقدم له سعر مجزٍ».

محافظ حلب، بين خلال الاجتماع الحرص التام «على استلام كل حبة قمح وتقديم كامل التسهيلات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المحاصيل الزراعية من الحرائق».

بدوره، أوضح مدير عام السورية للحبوب أن عمليات تسليم المحصول ستجري من خلال ٦ مراكز موزعة في جبر ين وتل السوس وجب ماضي ومسكنة وكفرجوم علاوة على مركز دبسي عفنان في الرقة.

واستعرض المجتمعون عمليات تسويق القمح بحلب والإجراءات المتخذة لعدم وقوع أي مشكلات فنية أو مالية وذلك من خلال تأمين مستلزمات العمل وتشكيل مجموعات عمل تسويقية ورقابية في مراكز الاستلام للتقيد بالإجراءات الناظمة.

تسويق القمح في حماة دون المستوى المأمول

الفلاحون بين مطرقة شح الإنتاج وسندان استغلال أصحاب الحصادات!

حماة- محمد أحمد خبازي

لا يُحسد منتجو القمح بحماة في هذا الموسم الزراعي من حيث الإنتاج والتسويق، فهم اليوم واقعون بين مطرقة ضعف إنتاجهم نتيجة المتغيرات المناخية، وسندان أصحاب الحصادات الذين يستغلونهم أبشع استغلال بفرض أجور زائدة على الرسمية التي حددتها لهم اللجنة الزراعية الفرعية بحماة قبيل موسم الحصاد والتسويق، وذلك بحجة ارتفاع مستلزمات الحصّادة ونفقاتها العالية.

وبيَّن عدد من المزارعين بريف محردة ومصياف والغاب لـ«الوطن» أنهم يعانون من الأسعار المرتفعة الخيالية، حيث تكلفة حصاد الدونم ٢٥ ألف ليرة وأجرة النقلة الواحدة للمحصول إلى مراكز السقيلبية أو سلحب أو جب رملة نحو ٥٠ ألف ليرة!.

وأوضح بعضهم أن ذلك يسبب لهم خسارة فادحة، تضاف إلى خسارتهم بالمحصول الضعيف خلافاً للمأمول، بسبب الجفاف وقلة الهطل المطري.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة بمحافظة حماة فاضل درويش، بيَّنَ لـ«الوطن» أن واقع عمليات التسويق لمراكز الحبوب بالمحافظة يمكن اعتباره جيداً من الناحية التسويقية فقط، أما من حيث الإنتاج فهو سيئ وخصوصاً القمح البعل.

وأوضح أن الإنتاج أقل بنسبة ٥٠ بالمئة مما كان متوقعاً أو مأمولاً، بسبب شح الأمطار وسيطرة الجفاف، مشيراً إلى أن واقع محصول القمح بمنطقة الغاب قد يكون

جيداً، وخصوصاً المروي منه الذي بدأ الفلاحون بحصاده يوم أمس، حيث يستمر حصاده عادةً حتى ١٥ الشهر الجاري.

ولفت إلى أن إنتاج المنطقة الشرقية من المحافظة – سلمية وريفها – شبه معدوم، وضمَّن الفلاحون أراضيهم الزراعية لرعاة الأغنام، فالأرض لا تكذب وهذا هو الواقع للأسف.

وكشف أن إنتاج المحافظة الذي كان متوقعاً من القمح ١٥٠ ألف طن كحد أدنى، وإذا بلغ بعد انتهاء عمليات الحصاد ما بين ١٠٠– ١٢٠ ألف طن يكون الواقع جيداً.

وأشار إلى أن الكميات التي استلمتها مراكز تسويق الحبوب بالمحافظة لتاريخه، نحو ٣٠ ألف طن ويفترض أن تكون ٧٠ ألفاً.

وعن موسم التسويق بشكل عام ذكر درويش أنه لا توجد عقبات، ولا يوجد تهريب للقمح فالإجراءات مشددة بهذا الشأن، والمازوت متوافر للحصادات وللجرارات الناقلة للمحاصيل.

وفيما يتعلق بشكاوى الفلاحين من أجور الحصادات، قال درويش: كل موسم تسويق يشكو الفلاحون من فرض بعض أصحاب الحصادات أجرة زائدة عليهم، ولكنهم لا يبلغون عنهم، وأوضح أنه في حال تلقي أي شكوى نظامية، تعالج فوراً حسب القانون.

ولفت إلى أن المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة حدد أجرة حصاد الدونم من القمح والشعير مع المازوت بـ٨ آلاف ليرة لدونم القمح السقي، والقش كوم، و١٠ آلاف ليرة للدونم والتبن كوم و٦ آلاف ليرة للدونم البعل والقش كوم، و١٢ ألف ليرة للدونم البعل والتبن مشوّل.

أما أجرة حصاد دونم الشعير مع المازوت والقش كوم ٨ آلاف ليرة، و١٠ آلاف للدونم مع التبن كوم، و٦ آلاف ليرة للدونم البعل والقش كوم، و١٠ آلاف ليرة للدونم مع التبن مشول.

كما حدد المكتب التنفيذي أجرة النقلة الواحدة من هذين المحصولين من الأرض إلى مراكز الحبوب بـ٢٠ ألف ليرة. وذلك بناء على بحث كل مستلزمات الحصاد وموسم التسويق باجتماع اللجنة الزراعية الفرعية، مؤكداً أن كل أجرة غير ذلك هي مخالفة تستوجب المحاسبة.

فيما بيَّن مدير فرع السورية للحبوب بحماة، حسام سلطان لـ«الوطن» أن الفرع أنجز كل الاستعدادات اللازمة لاستلام الحبوب في المحافظة للموسم الحالي، الذي قررت اللجنة الزراعية الفرعية تسويق حبوبه منذ ٢٥ الشهر الماضي.

وأوضح أن مراكز استلام الحبوب بالمحافظة ٨ وقد زودت بكل مستلزمات العمل، وهي: شطحة وطاقته الاستيعابية ١٢ ألف طن، والسقيلبية وطاقته ١٠ آلاف طن، وجب رملة وطاقته ١٥ ألف طن، وسلحب وطاقته ١٢ ألف طن، ومحردة وطاقته ٦ آلاف طن، وصوامع كفربهم وطاقتها ٨٥ ألف طن، وسلمية وطاقته ٢٠٠٠ طن، ومركز حماة ٦ آلاف طن.

ولفت إلى أن استلام القمح مشولاً يتم في مركزي حماة وسلمية، والبقية تستلمه دوغما، والتوجيهات تؤكد استلام أكبر كمية من القمح، وبأيسر الشروط وبكل التسهيلات.

وبيَّن رئيس اتحاد الفلاحين بحماة هيثم جنيد، أن عمليات التسويق جيدة حتى اليوم، ولم تعترض الفلاحين أي مشكلة بالمراكز التي سلموا فيها محصولهم.

وفيما يتعلق بالشكوى من أجور الحصادات، قال: سمعنا – ونسمع – كلاماً عاماً، ولكننا لم نتلق أي شكوى رسمية بشكل مباشر أو غير مباشر، لنتحرك بسرعة ونتخذ في اللجنة الزراعية الفرعية الإجراءات القانونية بحق أي صاحب حصادة يستغل الفلاحين.